هذا المعنى فى الرضاع وامرأة ابيه وامرأة ابنه فى نسخ الارضاع
لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ذلك من النسب لما روينا وذكر
ان الصلاة فى البيض لا يسقط اعتبار البيت على ما بيناه وليس بمنفصل
متعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فتحرم هذه البنت
على زوجها وعلى اباء ابنائه ويصير الزوج الذى نزل لها
منه اللبن ابا للمرضعة وفى احد قولى الشافعى اللبن المنفصل
لا يحرم لان الحرمة تثبت بالجزئية واللبن بعضها ان بعضه ولنا
ما روينا والحرمة بالنسب من الجانبين فكذا بالرضاع و
قال عليه السلام لعائشة رضى الله عنها فى عمها من الرضاعة
ولانه سبب لنزول اللبن منها فيضاف اليه فيصير موضع الحرمة
اصلا ويجوز ان يتزوج الاصل باخت ابنه من الرضاعة
لانه لا يجوز ان يتزوج باخت ابنه من نسب وذلك مثل الاخ
من الاب اذا كانت له اخت من امه جاز لابنه من
ابيه ان يتزوجها وكل صبيين اجتمعا على ثدى واحدة لم يجز
لاحدهما ان يتزوج بالاخرى هذا هو الاصل لان امهما واحدة

وجاز

اخ واخت ولا يتزوج المرضعة احد ابن ولد المرأة التى
ارضعت لانه اخوها ولا ولد ولدها لانه ولد اخيها ولا يتزوج
البنى المرضع اخت زوج المرضعة لانها عمته من الرضاعة
واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب تعلق به التحريم
وان غلب الماء لم يتعلق به التحريم خلافا للشافعى رحمه الله
وهو يقول
انه موجود حقيقة ونحن نقول المغلوب غير موجود حكما
حتى لا يظهر بمقابلة الغالب كما فى اليمين وان اختلط بالطعام
لم يتعلق به التحريم قال رضى الله عنه قولها فى لم تسه النار
حتى لو طبخ بها لا يتعلق به التحريم فرقوا جميعا بان العبرة للغالب
كما فى الماء اذا لم يغيره شئ عن حاله ولا نحده ان يطعم الا فصل
واللبن تابع له فى حق القصاص كالمغلوب ولا معتبر بقاصر اللبن
من الطعام عنده هو الصحيح لان المعتبر بالطعام اذ هو
الاصل واذا اختلط بالدواء واللبن غالب تعلق به التحريم
لان اللبن يبقى مقصودا فيه اذ الدواء لتقوية على
الوصول واذا اختلط اللبن بلبن شاة وهو الغالب

Copyright © King Saud University